

اقتصاد

المواطن من أزمة إلى أخرى.. ووزراء يتحدثون عن الإعجاز في الإنجاز!

العكام لـ«الاقتصادية»: بعض إدارات الحكومة لم تكن شفافة بما يكفي لوضع مجلس الشعب بحقيقة الأزمات

علي نزار الأغا

سلّمت الزميلة «الاقتصادية» الضوء على موضوع أزمات تأمين المشتقات النفطية وتقنين الكهرباء وتقلبات سعر الصرف التي تتكرر كل فترة، وسألت كيف يمكن تجنب تكرارها؟

عضو مجلس الشعب والحقوقي الدكتور محمد خير العكام بيّن أنه في الأحوال الاستثنائية كالحروب، تحدث أزمات تأمين المواد والسلع الأساسية للمواطنين ويمكن حدوثها، بشكل متواتر، لذلك يجب على الحكومة أن تضع الإجراءات اللازمة لتجاوز هذه الاختناقات والأزمات، بمعنى أن الإدارة الحكومية بحاجة إلى أن تكون أكثر فاعلية لتتكيف مع الظروف التي فرضتها الحرب، وتضع حلولاً آتية لتجاوز هذه الأزمات، وحلولاً بعيدة المدى لعدم تكرارها، وهذا ما لم يحدث في سورية خلال سنوات الحرب، فالأزمات بحالة تكرار دائم، ولأسباب مشابهة، وهذا يدل على ضعف الإدارة الحكومية فيما يتعلق بوضع الحلول المناسبة، «مع كل التقدير فيما للجهود المبذولة، وأخذنا بالحسبان ظروف الحرب القاسية».

وأضاف العكام: «أدت الحرب إلى تدني مستوى الإدارة في سورية، وساهم في ذلك بشكل رئيس هجرة الكفاءات الموجودة في الإدارات الحكومية، وتدني مستوى الأجور، فهذا يقلل الحافز لدى موظفي الإدارات الحكومية على وضع حلول خلاقية لهذه الأزمات، بل على العكس، فإن هذا الواقع يسوغ للبعض استغلال تلك الأزمات لصلحته الشخصية، بما يعمق من الأزمات».

وتابع: «لا نتمنى أن تتكرر هذه الأزمات، ولكن الواقع يشير إلى أنه ما دامت حالة الحرب مستمرة، والإدارة على ما هي عليه، فإن الأزمات قد تتكرر، وإن لم تكن بالمواد نفسها فيمواد أخرى مهمة للمواطنين».

ورأى العكام، أن مفتاح أي حل إداري في سورية هو في رفع مستوى الأجور بشكل عام، وتطوير الهياكل الإدارية، وتكثيف الأعمال الرقابية على إدارات الحكومة، وخاصة



المتعلقة بالأزمات الحالية كالكهرباء والمشتقات النفطية.. وغيرها من المواد الأساسية.

صوت الشعب

فيما يخص دور مجلس الشعب في مراقبة أداء الحكومة ومطالبتها بمعالجة تلك الأزمات وعدم تكرارها، قال العكام: «مجلس الشعب هو صدق الشعب، ومن ثم كان دائماً يضع عبر مساهمته للوزراء المعنيين بتلك الأزمات: الكثير من المقترحات والحلول، ولكن يبدو أن بعض إدارات الحكومة لم تكن شفافة بما يكفي لوضع المجلس بحقيقة الأمور، وبالتالي المواطنون، لذلك نرى حالنا أحياناً أمام أزمة مفاجئة للمواطن

وأعضاء مجلس الشعب، ولكن ليست مفاجئة للحكومة». وأضاف: «إن مجلس الشعب هو إحدى السلطات في سورية، ويجب أن يمارس دوره الرقابي على أعمال الحكومة كي لا تتكرر تلك الأزمات، ولكن لا اعتقد أنه قصر أعضاؤه في طرح تلك الأزمات تحت القبة، ومساءلة الوزراء، والضغط على الحكومة لإيجاد الحلول لكل أزمة على حدة، ومع ذلك، فلن أبرئ نفسي وزملائي، إذ يجب أن نعمل أكثر لتكون صدقياً للمواطن».

وعن طريقة إجراء العقود الشائعة خلال الحرب لتأمين المتطلبات الأساسية، ودورها في تنامي الأزمات وتكرارها، قال العكام: «هناك جدل بطريقة إجراء العقود أياً كانت تحقياً

خبير: لا يمكن للإدارات الحكومية أن تتغلى عن مسؤوليتها وتتلطى وراء الحرب والحصار

للصلحة العامة، هل المناقصة أم العقود بالتراضي؟ ففي الأحوال العادية المناقصة هي الأكثر تحقيقاً للعدالة، ولكن في الأحوال التي نعيشها إذا صدقت النيات فإن التراضي هو الأسرع لتأمين السلع الأساسية للمواطنين، وخاصة في ظل العقوبات والإجراءات القسرية أحادية الجانب المتخذة ضد الحكومة والكثير من تجار القطاع الخاص أيضاً هم طرف في تلك العقوبات، مع تأكيد الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الإطار».

أزمة إدارة

أحد الخبراء الذين أطلعوا على عمل الحكومة عن قرب رأى



أن الوقوع المتكرر في الأزمات يعني أن هناك أزمة في إدارة الأزمات، «أثارها السلبية أكبر من الأزمات ذاتها، ولا يمكن لإدارات الحكومة المتعاقبة أن تتخلى عن مسؤوليتها وتتلطى وراء حالة الحرب والحصار، فالأمر المتوقع حدوثه -الأزمات المتكررة- لم يعد يعجز استثنائياً أو قاهراً، فلا بد من اجترار الحلول والعمل على استمرار سير المرافق العامة التي تظل حسن سير الدولة بشكل عام».

وأضاف: «كل ذلك لا بد أن يتم في إطار التخطيط القصير أو المتوسط الأجل، فإذا كانت الأزمات المتكررة تتمحور حول أزمة المشتقات النفطية وسعر الصرف والكهرباء، فقد تكون الحلول في ضوء الرؤية العامة للحكومة من خلال إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات لتحقيق هذه الأغراض، فما الفائدة من رصد اعتمادات لمشروعات استثمارية طويلة الأمد، على حين إن هناك عدم إمكانية لتأمين مواد أساسية كالمشتقات النفطية؟ لذا، لا بد من ترشيد وتوجيه الإنفاق العام وفق الأولويات الأساسية، ما يؤدي إلى توفير الجزء الأكثر أهمية من الخدمات للمواطنين».

ورأى الخبير أن ذلك قد يكون أحد الحلول الإسعافية، ولكن لا يمكن الركون إليها لفترات طويلة، إذ هناك حلول أخرى تتمثل في استمرار تأمين موارد وإيرادات فقدت بسبب الحرب الإرهابية على سورية، وإعادةها إلى الدولة، إلى جانب تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية، ولا سيما مع الدول الصديقة، ولا ننسى أيضاً ضرورة تشجيع مساهمة رؤوس الأموال الخاصة الداخلية والخارجية في خدمة تخفيف حدة الأزمات».

إذاً، ينتقل الحديث من تكرار الأزمات المعيشية «المزمنة» إلى أزمة الإدارات الحكومية، التي تمثل لب المشكلة في تكرار الأزمات، مع الأخذ بالحسبان ظروف الحرب، والجهود المبذولة، إلا أن المطلوب هو أكثر من ذلك بكثير، ومن الأفكار التي قد تساعد في ذلك، فتح باب المناقصة في العقود الخاصة بتأمين الاحتياجات الرئيسية، وتسهيل آتية التمويل، ومحاسبة من يتكلم بتأمين العقود، وتوريث الحكومة بالسعي السريع إلى تأمين بديل مهما كلف الأمر لحد من الأزمات.

«العقاري» ينوي منح قروض «شخصية» جديدة



عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن التحضير لطرح حزمة جديدة من القروض الشخصية والإئتمانية والتعليمية، يتم العمل على إنجازها حالياً ويحتدوى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، بما يتلاءم مع متطلبات السوق الحالية واستجابة لرغبات المتعاملين مع المصرف.

وبيّن أن هذه الحزمة من القروض لا تعني الابتعاد عن العمل الأساس للمصرف في تمويل القطاع العقاري ومختلف الأنشطة المتعلقة به من شراء وترميم.. وغيرها، مؤكداً أن المصرف يعمل للحصول على الموافقات اللازمة لتعديل سقف القروض العقارية التي لم تعد تتلاءم مع الظروف الحالية والأسعار الراجحة، وخاصة سقف شراء عقار والمحدد حالياً ببلغ ٥ ملايين ليرة، إذ قدم العقاري العديد من المذكرات التي تبحث وتناقش لدى الجهات المعنية لتعديل هذه السقف لتكون القروض أكثر فاعلية وتسهم في تلبية طلبات شريحة واسعة من المواطنين.

وأشار المدير العام إلى أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المصرف والحكومة لتحديد وتصويب أولويات التمويل خلال الظروف الحالية، وخاصة أنه ليس لدى المصرف الكثير من الطلبات على القروض الاستثمارية حالياً، على حين تصل عشرات الطلبات يومياً لطلب القروض الإئتمانية، مبيّناً أن المصرف جاهز لتلبية هذه الطلبات، وهو ما

«محرقات»: لم يتم إلغاء ترخيص أي محطة وقود سابقاً محطات خاصة تخط البنزين بمواد رخيصة الثمن مثل «النفثا»

رامز محفوظ

ضبط أي حالة تلاعب بمواصفات المشتقات النفطية بحيث تقوم الترميم بأخذ عينات من المشتقات النفطية في المحطات المخالفة ويتم تحليلها وفي حال ثبت ارتكاب مخالفة غش يتم تحويل هذه المخالفة إلى القضاء ويتم فرض غرامة مالية على صاحب محطة الوقود أو فرض عقوبة قد تصل للسجن وقد يتم إيقاف المحطة عن العمل لمدة معينة، لافتاً إلى أن الترميم هو المسؤول عن رقابة محطات الوقود.

واليوم بعد اتخاذ قرار إلغاء الترخيص للمحطة التي ترتكب مخالفة باتت العقوبات رادعة أكثر وهذا القرار هو قرار صائب، لافتاً إلى أنه لم يتم إلغاء ترخيص أي محطة وقود سابقاً، وفيما يخص التلاعب بألية عمل البطاقة الذكية بينت المصادر أن هذا النوع من التلاعب يتم من خلال لجوء عامل المحطة إلى تسجيل كمية أكبر من الكمية المعبأة على جهاز البطاقة الذكية الموجود في المحطة، لافتاً إلى ضرورة أن يتم تركيب جهاز البطاقة الذكية على المضخة وعند التعبئة يتم إعطاء كمية التعبئة الصحيحة.

هذا وكان قد أقر مجلس الوزراء في جلسته أمس الأول إلغاء ترخيص أي محطة وقود تتلاعب بمواصفات المشتقات النفطية وكذلك التلاعب بألية عمل البطاقة الذكية.

صرحت مصادر في «محرقات» لـ«الوطن» أن الغاية من قرار الحكومة بإلغاء ترخيص أي محطة وقود تتلاعب بمواصفات المشتقات النفطية وألية عمل البطاقة الذكية؛ ردع أصحاب محطات عن ارتكاب أي مخالفة أو حالة غش في هذا الشأن، لافتاً إلى أن التلاعب بمواصفات المشتقات النفطية يتم من خلال لجوء بعض أصحاب محطات الوقود إلى خلط البنزين والمجازوت وخصوص ثمناً من المشتقات النفطية بقصد زيادة الربح، على سبيل المثال يتم إضافة مادة «النفثا» وهي أحد منتجات النفط السميكة إلى البنزين، فضلاً عن قيام بعض أصحاب المحطات بإضافة الماء وتبين ذلك بعد لجوء بعض أصحاب السيارات لتغيير المضخات.

ولفتت إلى أن محطات الوقود الخاصة هي من تلجأ لارتكاب مخالفات الغش هذه في البنزين والمجازوت، مبيّناً أن محطات الوقود الحكومية لا تلجأ لارتكاب مثل هذه الحالات من الغش لأنها مراقبة بشكل كبير.

وبحسب المصادر، هناك عقوبات رادعة في قانون الترميم تحت مسمى الغش والتدليس في حال

وأن هناك دراسة لتجديد هذا النظام وفق مقتضيات الحاجة الفعلية.

وبيّن أن العمل جار على تطوير رؤية متكاملة لعمل المصرف تحقق على التوازي متطلبات المرحلة الحالية وتحقيق مستلزمات العمل للرحلة المقبلة خاصة مرحلة إعادة الإعمار التي ستكون المشروعات المصرفية فيها على نطاق واسع إضافة لتصويب الكثير من آليات العمل والتمويل مع الجمعيات السكنية بما يسهم في زيادة فاعلية الدور الحقيقي والفعلي لهذه الجمعيات.

استطاع جدولة وتسوية معظم قروضه المتعثرة.

ولفت المدير العام إلى أنه يتم العمل على رفع كفاءة العاملين لدى المصرف وزيادة مهاراتهم عبر برامج وخطط تدريب محلية وخارجية لتطوير عمل المصرف ورفع جودة الأداء لدى العاملين في تنفيذ المهام المصرفية المطلوبة منهم، على حين يجري على التوازي مراجعة النظام التقني لدى المصرف وصيانتته وتحديث برامج العمل بما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي لدى العقاري

يعمل عليه وفق محددات وضوابط مجلس النقد والتسليف، منوهاً بأن المصرف عمل على إعادة تفعيل قرض البطاقة «سوريا كارد» الذي توقف خلال سنوات الحرب على سورية، واصفاً المنتج بالمهم حالياً، وبأنه يحقق منفعة لشريحة واسعة من العاملين في الدولة.

وبيّن أن المصرف حقق خطوات مهمة في ملف القروض المتعثرة لجهة حجم الملفات التي تمت معالجتها والتحصيلات المالية التي تم تحقيقها، وأنه بات يمكن القول إن المصرف

براءة اختراع بسرقة الكهرباء!

أفلام تصوير داخل العدادات تمنعها من الحركة

قصي أحمد المحمد



كهرباء دمشق وريفها، والشركة مستمرة بتركيب العدادات بعد إصلاحها من جديد.

وكشف حسن عن القيمة المالية لإعادة تأهيل محطة تحويل تدمر والبالغه نحو ٢,٢ مليار ليرة سورية، مع إعادة تأهيل نحو ٧٠ كيلو متراً من خط التوتر العالي للغذي للمحطة وتركيب ١١ مركز تحويل فيها وإعادة تأهيل ٧٢ كيلو متراً من شبكات المتوسط وتأهيل نحو ١٤ كيلو متراً من شبكات المنخفض، مبيّناً أنه لم تتم تغطية جميع المناطق التي عاد إليها المواطنون بالمدنية وما زالت الشركة بحاجة إلى ٧ مراكز تحويل و٩ كيلو مترات من شبكات التوتر المنخفض في المدينة.

باستثناء المؤشرين والمراقبين، وهي مستقلة تماماً عن مركز التحويل نفسها، مبيّناً أن هذه اللوحات ليست من ضمن تجهيزات صاحب المركز الموجود.

وفيما يتعلق بموضوع تأمين الكهرباء للمناطق المحررة، أكد مدير الشركة أن موضوع العدادات المتروكة يرتبط بتوافر العدادات ولكن لا يوجد عدادات كافية حالياً، الأمر الذي يشير إلى إمكانية حدوث استرجار فيها، منوهاً بأنه تم تقويض الشركة بصلاحيات لإيجاد طريقة مناسبة لتقدير الكميات المستهلكة في هذه المناطق.

ولفت حسن إلى أنه يتم حالياً اللجوء إلى استخدام العدادات الميكانيكية القديمة والتي تم جلبها من شركات

صرّح مدير الشركة العامة لكهرباء حمص مصلح حسن لـ«الوطن» بأنه تم ضبط حالات سرقة للتيار الكهربائي تتم من خلال استخدام فيلم تصوير كاميرا يتم تركيبه على الأقراص بداخل العدادات الكهربائية الميكانيكية القديمة، مبيّناً أن اللجوء إلى هذا النوع من المواد عادة يكون فيلم التصوير قاسياً وسهل التواء وقابل للطي ويعوق حركة القرص المسنن الذي يسجل كمية الكهرباء المستهلكة.

وأشار إلى أن هذه الطريقة تمنع القرص من تسجيل الطاقة التي تدخل عبر العداد ما يجعل الكمية المسجلة كاستهلاك ضمن العداد صفرية أي «مسروقة»، مشيراً إلى أنه مسبقاً تم تسجيل ضبوط من طريق فيلم التصوير ولكن لم يتم إحصاؤها بشكل دقيق، مبيّناً أن جولات عناصر الضابطة العدلية في الشركة مستمرة.

ولفت حسن إلى أنه خلال الفترة الماضية تم لحظ انخفاض في عدد السراقات فعلياً وبشكل خاص في المدينة الصناعية بحسبها.

هذا ولجأت شركة كهرباء ريف دمشق إلى استخدام أختام خاصة لمنع أصحاب مراكز التحويل الخاصة بالمعامل من التلاعب فيها للقساء على السراقات، وبحسب الكهرباء؛ فإن هذه الطرق أثبتت فعاليتها لكون معدل سرقات المعامل وخاصة البلاستيك انخفضت بشكل كبير.

وأكد مدير كهرباء حمص أنه فيما يتعلق بموضوع ضبط مراكز تحويل في المنطقة الصناعية بحسبها، تم تركيب لوحات مقفولة للعدادات الخاصة بالمستثمرين، موضحاً أنه تم منع أصحاب مراكز التحويل من الدخول إليها

١٠٠ مليون ليرة لتأهيل كهرباء المنطقة الصناعية في درعا البلد

سلمانة لـ«الوطن»: إعادة تشغيل محطة تحويل جاسم نهاية العام الجاري

الوطن

مواجهة لذلك تعرضت لكثير من الأضرار نتيجة الإرهاب وبشكل خاص فيما يتعلق بالمنظومة الكهربائية، موضحاً أن الأضرار التي لحقت بالشبكات الكهربائية وصلت إلى ٦٠ بالمئة.

وأكد الزامل أن المهلة المحددة لإعادة تأهيل المنطقة الصناعية في المحافظة سيتم الانتهاء منها خلال عشرة أيام وفقاً للبرنامج المحدد من قبل المحافظة، مبيّناً أنه تم تنظيم عمل ورشات بشكل مستمر وبالتناوب طوال اليوم، لافتاً إلى أن المنطقة الصناعية يوجد فيها نحو ٦ مراكز تحويل ثلاثة منها متضررة بشكل جزئي وثلاث أخرى مسروقة.

وبيّن الزامل أهمية إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لكونها تضم الكثير من الحرف والمهن الصناعية من محلات خراطة وتجارة والحدادة وغيرها مما يخفف من الضغط الكبير على المناطق السكنية التي انتشرت بها محال تصليح السيارات والتجارة وغيرها نتيجة الأزمة، لافتاً إلى أن الحرفيين طالبوا كثيراً بعودة المنطقة الصناعية لكونها مكان رزق لهم.

وأوضح أن شركة كهرباء درعا أعادت تأهيل ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة تقريباً من الشبكات المتضررة، مرجعاً سبب التأخير في إعادة تأهيل منطقة الشجرة والقرى التابعة لها لكونها كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة.

وبيّن أن جميع خطوط التوتر فيها بحاجة إلى إعادة تأهيل وشبكات التوراة المنخفضة ومراكز التحويل، إضافة إلى منطقة الحارة وما حولها وعدد من القرى التي عدد سكانها قليل جداً وتحتاج إلى تكاليف وموارد كبيرة جداً.

أكد معاون مدير المؤسسة العامة لنقل الكهرباء أحمد سلمانة لـ«الوطن»، أنه يتم حالياً استكمال الأعمال المدنية في محطة تحويل جاسم والتي كانت مدمرة بالكامل نتيجة الإرهاب، لافتاً إلى أنه من المحتمل أن يصار إعادة تأهيل المحطة بشكل كامل بنهاية العام الجاري.

وأشار إلى أنه سيتم الإعلان عن إعادة تأهيل خط الشيخ مسكين- جاسم المغذي للمحطة بعد انتهاء الأعمال الفنية اللازمة له، مؤكداً أن الدراسة اللازمة لإعادة التأهيل جاهزة حالياً.

وبدوره أكد مدير الشركة العامة لكهرباء محافظة درعا غسان الزامل لـ«الوطن» أنه سيتم النظر بموضوع تأمين الكهرباء لبلدة «نصر» خلال الأيام القادمة حيث يتم العمل على التوازي ما بين تغذية بلدة نصر من الشبكة القائمة حالياً في البلديات المجاورة والعمل على استكمال إصلاح وصيانة محطة جاسم.

وأشار إلى أنه تم تخصيص ١٠٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية للمنطقة الصناعية الواقعة في الجزء الشرقي من المدينة، مبيّناً أنه تم إبرام عدة عقود للمباشرة بالتنفيذ وسيتم تحويل الأموال من المحافظة تبعاً، موضحاً أن أعمال إعادة التأهيل قد بدأت منذ يومين وتمت المباشرة في تمديد الشبكات بعد وضع محولاتها بالخدمة فيها.

ولفت الزامل إلى أن المنطقة الصناعية المذكورة كانت خط